Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

سنة ١٩٣٢) إن الخطأ إنما هو فى هذا التصحيح ، إذ كان رفع جواب الشرط المسبوق بفعل ماض جائزاً .

وإنما كان سبيلنا — دائماً — منذ اشتغلنا بتدريس النحو أن نفهم الطلاب أن الالتفات إلى معنى الجملة واجب قبل الإعراب ، ولم يحل رأينا فى شعر شوقى دون التمثيل ببيته هذا عند شرح « باب الشرط » — وقد كان معنى البيت — كما فسرناه لتلاميذنا يومئذ — أن الشاعر يخبر عن حالة مضت ، ثم عن عادة تتكرر فى كل حالة ، ولا يصح أن يقول فى هذا المقام إن المعشوقة ستفعل ذلك بعد رؤية ستكون ، فليس هذا هو المعنى المقصود ، ولا يستقيم قياس الحكم النحوى إذا فهم على غير معناه .

فإذا تقررت صحة العامل فى النحو وتقرر اختلاف الحكم النحوى باختلاف معناه ، فإنما الخطأ بعد ذلك فى تقديره بحسب لفظه أو حسب الإعراب الذى يلزم من تركيب ذلك اللفظ ، كقولهم فى الاختصاص : « إنى أخص كذا » فلا يقع المختص على هذا القول إلا منصوباً لأنه مفعول !

ولكن ألا يجوز أن ننوه بالاسم وهو مرفوع بعد المنصوبات فيكون معناه أنه « مخصوص بالتنويه » أو أنه يجب أن يكون كما تقدمه خلافاً للمظنون ؟